الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر

دردر نصيرة
أستاذة محاضرة قسم أ
صابة مختار
أستاذ محاضر قسم ب
جامعة بومرداس

الملخص:

بعد إلغاء القرض الاستهلاكي عام 2009 م، قررت السلطات الجزائرية، في ظل ظروف صعبة متمثلة في انخفاض القدرة الشرائية للفرد وارتفاع نسبة التضخم، إعادة إدراج القرض الاستهلاكي ابتداء من فيفري 2014 لتمويل شراء السلع المعمرة المنتجة محليا.

لكن هذا الإجراء، الذي تهدف السلطات من ورائه إلى تنشيط الاقتصاد الجزائري، يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إذا لم تتوفر جملة من الشروط الضرورية لإيجاد سوق ديناميكي للائتمان الاستهلاكي في الجزائر، حيث يتوقف عائد النشاط الاقتصادي للسنوات القادمة على هذه الديناميكية.

في هذا الإطار، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل الحد من المعوقات التي تحول دون جعل الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: الائتمان الاستهلاكي، المديونية المفرطة للأفراد، معدل الفائدة الفعلي الإجمالي وتقنين الائتمان الاستهلاكي.

Résumé:

Après son annulation en 2009, les autorités algériennes ont décidé en février 2014, et dans des conditions difficiles à savoir une baisse du pouvoir d'achat des ménages et la hausse du taux d'inflation, la réintroduction du crédit à la consommation en faveur des biens durables issus de la production nationale.

Mais cette nouvelle mesure, qui est destinée à booster l'économie algérienne, peut se révéler dangereuse pour l'équilibre économique et social, c'est pourquoi plusieurs actions sont indispensables en vue de mettre en place un marché du crédit à la consommation dynamique, un dynamisme qui déterminera le profit de l'activité économique en Algérie pour les années à venir.

De ce fait, cet article vise à mettre la lumière sur les actions permettant de lever les obstacles, qui empêchent de faire du crédit à la consommation en Algérie un moteur de la croissance économique.

Mots clés: crédit à la consommation, surendettement des ménages, taux annuel effectif global, rationnement du crédit à la consommation.

مقدمة

يعتبر الائتمان الاستهلاكي في العديد من بلدان العالم بمثابة محرك للتنمية الاقتصادية، وهو يعد من بين العوامل الأساسية التي ترمي إلى تدعيم استهلاك الأفراد، وذلك برفع قدراتهم الشرائية. فمنذ ظهوره في شكله التقليدي الذي يعرف بالبيع بالتقسيط في بداية القرن العشرين في الولايات المتحدة الأمريكية وهو يساهم وبشكل كبير في تحقيق التنمية الاقتصادية وذلك حتى في ظل الأزمة التي عرفها العالم سنة 1929.

بعد النجاح الذي حققه البيع بالتقسيط، سمح الائتمان الاستهلاكي في صيغته البنكية المعاصرة التي ظهرت في

خمسينيات القرن الماضي، في الرفع من الاستهلاك وتثمين ادخار الأفراد، وبالتالي بعث عجلة التنمية الاقتصادية في الدول الأوروبية.

في الجزائر ومنذ السداسي الثاني من سنة 2013، عرف الاقتصاد الوطني انهيار أسعار النفط مما أثر سلبا على عائدات البلاد التي ترتبط بشكل كبير بالصادرات من المحروقات. في ظل هذه الظروف بدأت الجزائر في تخفيض وارداتها والتفكير في استبدالها بالإنتاج الوطني الذي يجب أن يدعم بشتى الوسائل كتشجيع الطلب على المنتجات المصنوعة محليا. لكن في ظل الأزمة المالية الحالية التي انعكست سلبا على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، خاصة في ظل ارتفاع معدل التضخم، أصبح من الصعب عليه أن يمول بإمكانياته الخاصة عملية شراء السلع المعمرة. لذلك قررت السلطات الجزائرية إعادة إدراج القرض الاستهلاكي ابتداء من فيفري 2014 حيث تمنح هذه القروض فقط لتمويل شراء السلع المعمرة المنتجة في الجزائر.

لكن هذا الإجراء الذي تهدف السلطات من ورائه إلى بعث التنمية في الاقتصاد الوطني، يمكن أن تكون له انعكاسات سلبية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي إذا لم تتوفر جملة من الشروط الضرورية لجعل الائتمان الاستهلاكي أداة لتشجيع الاستثمار المحلي ورفع القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية.

في هذا الإطار، تهدف هذه الورقة البحثية إلى تسليط الضوء على أهم الإجراءات الواجب اتخاذها في سبيل الحد من المعوقات التي تحول دون جعل الائتمان الاستهلاكي يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية في الجزائر.

أما بالنسبة إلى الإشكالية التي سنعمل على الإجابة عنها في هذا البحث فنلخصها في السؤال التالي:

ما هي الشروط الواجب توفرها لجعل الائتمان الاستهلاكي محركا للتنمية الاقتصادية في الجزائر؟

للإجابة عن الإشكالية، قمنا بتقسيم الدراسة كالتالي:

1- مفهوم الائتمان الاستهلاكي

2- أنواع الائتمان الاستهلاكي

3- الأطراف المتدخلة في سوق الائتمان الاستهلاكي

4- واقع الائتمان الاستهلاكي في الجزائر

5- شروط تفعيل الائتمان الاستهلاكي في الجزائر

1- مفهوم الائتمان الاستهلاكي

للتعرف على الائتمان الاستهلاكي وأهم الخصائص التي يتميز بها مقارنة بباقي أشكال الائتمان خاصة القروض العقارية إضافة إلى الأهداف المنتظرة منه، سنعمل في ما يلي على عرض مجموعة من التعاريف.

أولا: يعرف الائتمان الاستهلاكي في بداية الأمر على أنه "ائتمان يستخدم من أجل الحصول على سلع للاستهلاك الشخصي أو إنه قرض يمنح للمستهلك" [1]

من هذا التعريف، يتضح جليا أن الائتمان الاستهلاكي هو كل ائتمان يمنح للأفراد من أجل شراء سلع للاستهلاك الشخصي، أي إنها تستعمل للاستهلاك النهائي فقط، فالبنك لا يمنح القرض الاستهلاكي للفرد الذي يسعى لاستعمال هذه السلع، مثل التجهيزات المنزلية، في عملية استثمارية. كما أن هذا الائتمان لا يمنح إذا كان الهدف من شرائه هو التأجير أو إعادة البيع.

ثانيا: يعرف الائتمان الاستهلاكي أيضا بأنه "يضم كل التمويلات المكتتبة من طرف الأفراد باستثناء القرض العقاري والقروض الأخرى الموجهة إلى الاستعمال المهني" [2]

من هذا التعريف، يمكن استنتاج أن الائتمان الاستهلاكي يمنح في المدى المتوسط والقصير، مما يؤدي إلى عدم إدراج القروض العقارية ضمن الائتمانات

[1] Institut national de la statistique et des études économiques « Le crédit à la consommation aux Etats-Unis » revue Persée, volume 9, numéro 4 ,1954 P361.

[2] PECOURT N, Un monde sans crédit ? réflexions autour du crédit à la consommation, éditions d'Organisation Paris, 2010, p.13

الاستهلاكية. رغم هذا الإقصاء إلا أنه يوجد ارتباط وتكامل وثيق، بينما تطور سوق الائتمان الاستهلاكي لا يمكن أن يكون في ظل تراجع السوق العقارية.

ثالثا: إضافة إلى خصائص الائتمان الاستهلاكي المذكورة أعلاه، يتميز الائتمان الاستهلاكي أيضا بكونه "يسمح بتمويل احتياجات الخزينة أو تمويل شراء سلع الاستهلاك للاستعمال المنزلي"[1]

أي إن هذا التعريف يوضح أن الائتمان الاستهلاكي يستعمل أيضا لدفع مصروفات مفاجئة لا يمكن للدخل الحالي للمقترض من مواجهتها، ويتم سدادها من دخل المقترض في المستقبل أي يمنح بضمان الراتب، وهو ما يؤكد على أن الائتمان الاستهلاكي هو وسيلة لتدعيم القدرة الشرائية للفرد وبالتالي تحسين مستواه المعيشي. فمع بروز حاجات استهلاكية جديدة ومتنوعة أصبح اللجوء إلى القروض الاستهلاكية إحدى الوسائل الشائعة لتلبيتها وذلك لمحدودية القدرة الشرائية لفئات عريضة من المجتمع ولسرعة تغطية القروض الاستهلاكية لمصاريف عاجلة لا يمكن مواجهتها بالاعتماد على الادخار الشخصي.

رابعا: أما بالنسبة إلى المشرع الجزائري فيعرف الائتمان الاستهلاكي على أنه "كل بيع لسلعة يكون الدفع فيه على أقساط، مؤجلا أو مجزأ... على أن يكون اقتناء الشخص للسلعة لهدف خاص خارج عن نشاطاته التجارية، المهنية أو الحرفية... في إطار إنعاش النشاطات الاقتصادية" [2]

يشير هذا التعريف إلى الهدف الاقتصادي للائتمان الاستهلاكي، فإضافة إلى الهدف الاجتماعي المتمثل في تدعيم القدرة الشرائية للفرد، يعتبر هذا الائتمان وسيلة لحماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية إذ يشترط المشرع الجزائري في السلع الاستهلاكية المعمرة أن تكون من صنع وطني، أي لا يمنح القرض الاستهلاكي لشراء منتجات مستوردة.

للإشارة، فإن القرض الاستهلاكي الذي كان موجودا في الجزائر قبل 2009 اهتم بالهدف الاجتماعي على حساب الهدف الاقتصادي ليسعى بالتالي إلى مجرد تحسين المستوى المعيشي للفرد.

من كل ما سبق، يمكن القول إن الائتمان الاستهلاكي يسمح للفرد بشراء سلع معمرة موجهة إلى الاستهلاك الشخصي مثل الأثاث المنزلي، السيارات والتجهيزات المنزلية أو لدفع مصاريف فجائية لا يمكن للفرد أن يواجهها بدخله الحالي، على أن يسدد هذا القرض من دخل المقترض في المستقبل وعلى أقساط منتظمة طيلة مدة الائتمان.

2- أنواع الائتمان الاستهلاكي

يمكن تقسيم الائتمان الاستهلاكي إلى ثلاثة أنواع هي: القروض المخصصة، القروض غير المخصصة، الإيجار المنتهي بالتمليك.[3]

2-1 - القروض المخصصة: crédits affectés

تمنح القروض المخصصة لتمويل خدمة أو سلعة محددة بحيث لا يمكن استعمال مبلغ القرض لشراء شيء آخر، وفي هذا النوع من القروض الاستهلاكية ترتبط عملية الإقراض بعملية البيع ارتباطا وثيقا حيث تبرر قيمة الأصل الممول بفاتورة الشراء.

[1] Bernet-Rollande Luc, Principes de technique bancaire, 24ème édition, Dunod, 2006, p141

[2] المادتان 1 و2 المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

[3] Banque de France « Crédits à la consommation: tendances récentes et profil des emprunteurs » Bulletin N° 202 - Novembre-décembre 2015 p31.

الإجراءات التمويلية المرتبطة بالقروض الاستهلاكية المخصصة بسيطة وتشبه تلك المتعلقة بالقروض العقارية، حيث يمنح للفرد مبلغ من المال يتم تسديده على أقساط خلال فترة زمنية محددة، وتلخص كل شروط القرض في وثيقة تعرف باتفاقية التمويل الاستهلاكي تتضمن أساسا مبلغ القرض الذي لا يتجاوز عادة 70 بالمائة من قيمة الأصل الممول والباقي يمثل القسط الأولي الذي يدفعه المقترض، مدة القرض، تكلفته وقيمة الإقساط الشهرية واجبة الدفع حتى نهاية مدة القرض.

معدل الفائدة المستحق في هذه الحالة يكون الأضعف، مقارنة بباقي الأنواع الأخرى للقرض الاستهلاكي، الشيء الذي يفسر بانخفاض مستوى المخاطر التي يتعرض لها البنك. فهذا الأخير يطلب من المقترض تزويده بضمان شخصي من طرف ثالث ذي ملاءة مالية، كما يجبر الزبون على تقديم ضمان في شكل تأمين على القرض الاستهلاكي حيث يكتتب البنك تأمينا على القرض لدى شركة تأمين ثم يحمل هذه الأقساط على عاتق المقترض. بمقتضى هذه الضمانات يمكن للبنك استرجاع مستحقاته في حالة الوفاة البطالة أو التوقف عن العمل.

إضافة إلى الضمان الشخصي والتأمين، يضع البنك المركزي تحت تصرف المقرض قاعدة بيانات تعرف بمركزية مخاطر الأفراد، يرجع إليها قبل إجراء أي التزام تجاه المقترض أو الضامن. تهدف هذه المركزية، من جهة، إلى حماية المقترض من المديونية المفرطة وذلك بإقدامه على اكتتاب أنواع مختلفة من القروض في فترة زمنية قصيرة، ومن جهة أخرى حماية المقرض من تدهور الملاءة المالية للزبون. بالنسبة إلى حالة الجزائر، وبعد صدور قرار إعادة إدراج القرض الاستهلاكي، تم في سبتمبر 2015 إنشاء مركزية المخاطر المتعلقة بالقروض الممنوحة للمؤسسات وللأفراد (CREM)[1]

[1] la centrale des risques des entreprises et des ménages.

2-2- القروض غير المخصصة: crédits non affectés

عكس القروض المخصصة، تعطي القروض الاستهلاكية غير المخصصة حرية كبيرة للفرد في استعمال هذا التمويل، فهو حر في شراء السلعة أو الخدمة التي يريدها دون الحصول على موافقة مسبقة من البنك، وتنقسم القروض غير المخصصة إلى ثلاثة أنواع هي:

2-2-1- القروض الشخصية غير المخصصة crédits personnels non affectés

القروض الشخصية غير المخصصة هي قروض قصيرة ومتوسطة الأجل تتراوح مدتها من بضعة أشهر إلى بضع سنوات، تمنح في شكل مبلغ مالي يوضع في حساب الزبون ليستعمله بشكل كلي أو جزئي لشراء خدمات أو سلع استهلاكية غير محددة ودون تقديم تبريرات للبنك. ويتعلق الأمر عادة بمصاريف طبية، مصاريف الدراسة أو مصاريف السفر.

في اتفاقية التمويل الاستهلاكي، يتم تحديد قيمة القرض الذي له استعمال أحادي، شروط تسديده إضافة إلى معدل الفائدة الذي يكون مرتفعا نظرا إلى ارتفاع حجم المخاطر التي يتعرض لها البنك لكونه لا يملك أي ضمان مادي مرتبط باستعمال القرض، ولكن يشترط أن يكون التسديد على دفعات منتظمة وخلال فترة زمنية محددة في العقد.

مخاطر هذا القرض لا تقع فقط على عاتق البنك وإنما حتى المقترض يمكن أن يتحمل خسائر كبيرة فمثلا إذا حدث واشترى سلعة ولم يتم تسليمها أو غير مطابقة للمواصفات أو غير صالحة للاستعمال، يجبر الزبون على تسديد الأقساط المتفق عليها لصالح البنك.

2-2-2- القرض القابل للتجديد le crédit renouvelable

عند منحه للقرض القابل للتجديد، الذي يعرف أيضا بالقرض الدائم (Crédit revolving) يضع البنك مبلغا

من المال في حساب المقترض، يسحب منه متى شاء لشراء أي خدمة أو سلعة استهلاكية أرادها، مقابل تسديد منتظم لقيمة القرض.

رغم التشابه الموجود بين القرض الشخصي والقرض القابل للتجديد إلا أن هناك فرقا جوهريا بينهما يتمثل في كون الأول يستعمل لتمويل عملية شراء واحدة، أما الثاني فيسمح بتمويل العديد من العمليات فكلما سدد مبلغ معين يمكن إعادة السحب من الحساب لتمويل عملية استهلاكية أخرى أي إن هذا القرض يعاد إنشاؤه بانتظام.

يمكن لهذا النوع من القروض الاستهلاكية أن يمنح أيضا من طرف المؤسسات التجارية الكبيرة لاستعمالات محدودة القيمة، فبعد دراسة طلب الزبون يضع المقرض تحت تصرفه مبلغا من المال يمكن أن يستعمله بشكل كلي أو جزئي وذلك عن طريق بطاقة ائتمان، على أن يراجع السقف المسموح بسحبه وفقا لقيمة المبالغ التي أعيد تسديدها. هذه البطاقة يمكن أن تستعمل في مجموعة متنوعة من المحلات التجارية بناء على اتفاق مسبق مع المؤسسة المقرضة وبالتالي تقبل التعامل ببطاقة الائتمان كوسيلة الدفع في محلاتها.

يتميز القرض الاستهلاكي بالمرونة الكبيرة ولكن في نفس الوقت يعد مكلفا جدا، كما يمكن أن يؤدي إلى انزلاق المقترض في فخ الإفراط في الاستهلاك الذي ينجر عنه مديونية فائقة تحول دون تسديده لالتزاماته تجاه المؤسسات المقرضة. لتجنب سلبيات هذا القرض يستوجب على المقترض التسيير الأمثل لحسابه خاصة إذا علمنا أن المؤسسة التجارية المانحة للقرض الاستهلاكي الدائم هدفها يبقى البيع دون الاهتمام بانعكاسات ذلك على الزبون.

2-2-3- السحب تحت الحساب: le découvert en compte

في هذا النوع من الائتمان، يمنح البنك للزبون إمكانية السحب تحت الحساب وذلك بجعل حسابه مدينا في حدود قيمة مالية معينة ولمدة زمنية يتفق عليها. وهو يستعمل من طرف الزبون لمواجهة احتياجات مالية قصيرة الأجل مقابل دفع معدل فائدة مرتفع، ويمكن استعماله في حالة ما إذا كان للمقترض مداخيل مالية منتظرة في المستقبل القريب ويود استعمالها في الحين.

2-3- الإيجار المنتهي بالتمليك: La location avec option d'achat (LOA)

الإيجار المنتهي بالتمليك هو صيغة تمويلية تستعملها المؤسسات المالية المتخصصة، فهي تقوم بشراء سلعة استهلاكية معينة بطلب من الزبون ثم تؤجرها له طيلة مدة حياة المنتج مقابل تسديده لأقساط إيجار شهرية ومنتظمة. هذا النوع من الائتمان يتلاءم كثيرا مع المجتمعات التي لا تريد فيها الأفراد التعامل بالفوائد الربوية كحالة الجزائر، ففي منحها للإيجار المنتهي بالتمليك لا تتعامل المؤسسة المالية بالفائدة بل تحصل على هامش ربح يتمثل في الفرق بين إجمالي أقساط الإيجار وسعر السلعة المؤجرة.

إضافة إلى دفعه أقساط الإيجار يكون الزبون أيضا مسؤولا عن الأصل محل الإيجار وذلك طول مدة عقد الائتمان، فإذا تعلق الأمر مثلا بسيارة يجب على الزبون أن يدفع أقساط التأمين رغم أن الأصل في هذه المرحلة ملك للمؤسسة المالية، في حالة تعثر الزبون يجبر على إعادة الأصل إلى المالك وذلك وفقا لما ينص عليه عقد الائتمان. في نهاية عقد الإيجار تتحول ملكية السلعة من مؤسسة الائتمان الإيجاري إلى الزبون.

3- الأطراف المتدخلة في سوق الائتمان الاستهلاكي

تصنف الأطراف المتدخلة في سوق الائتمان الاستهلاكي إلى ثلاث مجموعات هي: المتخصصون في الائتمان الاستهلاكي، والبنوك، ومؤسسات التوزيع.

تخضع هذه الأطراف لضبط ورقابة السلطات البنكية ويتم جمعها عادة في جمعيات مهنية.[1]

3-1- المتخصصون في الائتمان الاستهلاكي:

يحمل المتخصص في الائتمان الاستهلاكي شكل مؤسسات مالية غير بنكية وهو عادة ما يكون من إنشاء بنك في شكل فرع له. أما بالنسبة إلى نشاطه فتقوم المؤسسة المالية المتخصصة في الائتمان الاستهلاكي بمنح إما قروض مخصصة آو الاعتمادات القابلة للتجديد آو إيجار منتهي بالتمليك.

في فرنسا مثلا كان للمؤسسات المالية المتخصصة في القرض الاستهلاكي على غرار Cetelem, Sofinco ou Cofinoga الفضل في ابتكار وتطوير الائتمان الاستهلاكي. للإشارة، فإن المؤسسة Cetelem الفرنسية المتخصصة في القروض الاستهلاكية قد دخلت السوق المصرفية الجزائرية ابتداء من 2006 حين تم انشاء Cetelem–Algérie.

3-2- البنوك:

إضافة إلى المؤسسات المالية المتخصصة، تمنح الائتمانات الاستهلاكية أيضا من قبل البنوك كما هي الحال بالنسبة إلى الجزائر قبل 2009، حيث لعبت هذه المؤسسات المالية النقدية دورا كبيرا في توزيع القرض الاستهلاكي. أما بالنسبة إلى نوع القروض التي تمنحها البنوك فنجد القروض الشخصية في حين تعمل المؤسسات المتخصصة، التي تمثل فروع البنوك، على توزيع القروض المخصصة والقروض القابلة للتجديد (الدائمة). في الجزائر، ونظرا إلى المعطيات الحالية الخاصة بتركيبة المنظومة البنكية، فإن تطوير القرض الاستهلاكي فيها يعتمد وبشكل كبير على البنوك.

إضافة إلى البنوك الكلاسيكية، تعمل البنوك الإسلامية أيضا على دخول سوق الائتمان الاستهلاكي وذلك بعرضها منتجات مالية إسلامية تسمح بتمويل عملية شراء السلع المعمرة، كما هي الحال بالنسبة إلى بنك البركة الذي يتعامل في هذه السوق بالمرابحة.

3-3- مؤسسات التوزيع:

قيام مؤسسات التوزيع بالتعامل بالائتمان الاستهلاكي عادة ما يكون بعد تطور السوق الخاصة بالائتمان الاستهلاكي. حيث تقوم هذه المؤسسات بمنح القروض المخصصة والاعتمادات القابلة للتجديد لذلك نجد أن هذه الائتمانات تمنح خارج الوكالات البنكية، من أهم مؤسسات التوزيع نذكر المتاجر الكبرى ومنتجي السيارات.

لكن هذا التطور له سلبيات لأن الفرد بتعامله مع هذه المتاجر، فإنه لا يتعامل مع مؤسسات متمكنة ومتخصصة في منح الائتمان ولكنه يتعامل مع مجرد أجير يعمل في مؤسسة توزيع، يسعى فقط لتحقيق الربح، وبالتالي يعمل على تشجيعه على اللجوء إلى الائتمان الاستهلاكي في أقصر ظرف زمني ممكن.

للحد من هذه السلبيات يشترط من أجراء مؤسسات التوزيع الذين لا يمثلون موظفين للبنوك، أنه يجب العمل على تكوينهم في مجال توزيع الائتمان الاستهلاكي وتجنب المديونية المفرطة وذلك من طرف المقرض الموزع للائتمان الاستهلاكي أو لدى هيئة تكوين.

4- واقع الائتمان الاستهلاكي في الجزائر:

4-1- إعادة إدراج القروض الاستهلاكية:

قبل 2009، عرف القرض الاستهلاكي في الجزائر تطورا كبيرا حيث ساهم في رفع القدرة الشرائية للفرد وبالتالي سهولة حصوله على السلع المعمرة. رغم تحقيقه للهدف الاجتماعي إلا أن الهدف الاقتصادي للقرض الاستهلاكي بقي بعيد المنال، فالمنتجات المستوردة هي

[1] Rapport annuel de la commission bancaire « crédit à la consommation » 2003, p 187.

التي كانت المستفيد الأكبر من القرض الاستهلاكي وذلك على حساب المنتجات الوطنية التي أصبحت تعاني، إضافة إلى ضعفها، من منافسة خارجية كبيرة حيث تمثل الصادرات خارج المحروقات % 2 من إجمالي صادرات الجزائر،[1] مما يعني أن هذا الائتمان لم يساهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية وإنما أدى إلى استنزاف المنتجات المستوردة لاحتياطات كبيرة من العملة الصعبة. في هذا الإطار تشير الإحصائيات إلى أن 80% من إجمالي القروض الاستهلاكية المقدمة كان لغرض شراء سيارات مستوردة في حين وجه الباقي لشراء أثاث وأجهزة إلكترومنزلية مستوردة أو من صنع جزائري.[2]

دفعت هذه السلبيات المسجلة السلطات العمومية الجزائرية إلى إلغاء القرض الاستهلاكي من قائمة الائتمانات البنكية الممكنة وذلك بموجب المادة رقم 75 من قانون المالية لسنة 2009.

بعد مرور خمس سنوات على إلغائه تحديدا في فيفري 2014، وفي ظل وضعية اقتصادية جد متأزمة، عملت السلطات الجزائرية بناء على توصيات صندوق النقد الدولي على إعادة إدراج القرض الاستهلاكي بهدف بعث المنتج الوطني والحد من عملية الاستيراد.

تجدر بنا الإشارة إلى أن توصيات صندوق النقد الدولي التي تعود إلى سنة 2013 كانت قد وضعت كشرط لإعادة إدراج القرض الاستهلاكي في الجزائر إيجاد مركزية مخاطر متعلقة بالقروض الممنوحة للأفراد، لذلك وبهدف مساعدة البنوك على تسيير المخاطر المرتبطة بالقرض الاستهلاكي وبالتالي الحد من المديونية المفرطة للأفراد التي تعيق إيجاد سوق ائتمان استهلاكي في الجزائر.[3] لذلك قام بنك الجزائر في سبتمبر 2015، بإنشاء المركزية الجديدة لمخاطر المؤسسات والغوائل (CREM).[4]

تمثل هذه المركزية قاعدة بيانات قانونية وضعت تحت تصرف كل من البنوك والمؤسسات المالية التي تنشط في الساحة المالية الجزائرية إضافة إلى فروع البنك المركزي، وهي تضمن إيجاد تعاون بين المؤسسات المالية في مجال تسيير المخاطر وذلك بفضل المعلومات التي تضمها الخاصة بكل القروض الممنوحة للزبائن بما في ذلك عوارض الدفع.

4-2- الإطار القانوني المنظم للقرض الاستهلاكي في الجزائر

لإعادة فتح المجال أمام التعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر، عملت السلطات الجزائرية بموجب قانون المالية لسنة 2015 على إدراج المادة رقم 88 المعدلة والمتممة للمادة 75 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009 التي كانت قد نصت على إلغاء هذا النوع من القروض.

حدد المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر، وهو يهدف إلى التعريف بالشروط والترتيبات الخاصة بمنح القرض الاستهلاكي للأفراد الموجه حصريا إلى السلع والخدمات المنتجة وطنيا وذلك في إطار بعث الأنشطة الاقتصادية وتخفيض الاستيراد.

يتضمن هذا المرسوم 19 مادة تتعلق بمجال تطبيق القرض الاستهلاكي، المؤسسات والمنتجات المؤهلة للقرض

[1] Rapport du FMI « Algérie: éévaluation de la stabilité du système financier » n° 14/161, juin 2014, p9.

[2] جريدة الجمهورية العدد 5753 الصادرة في 22 /12/ 2015.

[3] Rapport du FMI « Algérie: évaluation de la stabilité du système financier » n° 14/161, juin 2014, p8.

[4] centrale des risques des entreprises et ménages (CREM)

الاستهلاكي، عرض القرض، عقد القرض، إضافة إلى التسديد المسبق للقرض وتخلف المقترض عن الدفع.

القرض الاستهلاكي الذي تضمنه المرسوم التنفيذي المتضمن الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر هو قرض كلاسيكي وكثير الاستعمال ويتعلق الأمر بالقروض المخصصة التي تمنح شرط اقتناء سلعة من بائع يسوق منتجات وطنية الصنع. وتتضمن التكلفة الكلية للقرض الفوائد والمصاريف الأخرى المرتبطة مباشرة بعقد القرض بما في ذلك علاوة التأمين.

أما بالنسبة إلى التعامل بالقرض الاستهلاكي، فيكون فقط لصالح الأفراد الجزائريين المقيمين دون سواهم.[1] كما تحدد المادة 4 من هذا النص القانوني على أن المؤسسات التي تكون منتجاتها مؤهلة للقرض الاستهلاكي هي التي تمارس نشاط إنتاج على الإقليم الوطني، وهي تنتج أو تركب سلعا موجهة إلى الاستهلاك النهائي.

تكون مدة القروض الاستهلاكية الممنوحة للخواص أكثر من ثلاثة أشهر ولا تتعدى ستين 60 شهرا،[2] ولا يمكن اكتتاب أي التزام من طرف المشتري تجاه البائع في إطار القرض الاستهلاكي ما لم يتحصل هذا الأخير على الموافقة المسبقة للقرض. في حالة عدم استيفاء هذا الشرط، لا يمكن للبائع أن يحصل على التمويل البنكي أي لا يمكن أن يستفيد من القرض الاستهلاكي.

أما بالنسبة إلى المديونية الزائدة أو المفرطة فتعرفها المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 على أنها وضعية تراكم الديون المتميزة باستحالة الدفع الواضحة من مستهلك حسن النية لمواجهة مجموع ديونه غير المهنية الواجبة والمستحقة الدفع، ما يحدث اختلالا في ميزانيته لا يسمح له بمواجهة كل المستحقات واجبة الدفع. لتفادي المديونية المفرطة، يوضح هذا النص القانوني على أنه لا يمكن للمبلغ الشهري الإجمالي لتسديد القرض الاستهلاكي المتعاقد عليه من طرف المقترض أن يفوق في أي حال من الأحوال 30 % من المداخيل الشهرية الصافية المتحصل عليها بانتظام،[3] كما يمكن للمقترض تسديد كل القرض أو جزء منه بشكل مسبق أي قبل انقضاء مدة عقد القرض.

في حالة فسخ العقد من طرف البائع، فإنه يلتزم بتعويض المقترض بناء على طلب مكتوب مع وصل استلام عن كل المبلغ الذي دفعه إليه المشتري كتسبيق على السعر في أجل لا يتجاوز ثلاثين يوما، دون المساس بالأحكام المتعلقة بالتعويضات عن الأضرار إزاء المقرض والمقترض طبقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما.

للإشارة، فإن مع دخول القرض الاستهلاكي حيز التطبيق في 2016 وعكس ما كان منتظرا، فإن الإطار القانوني المنظم للقرض الاستهلاكي في الجزائر لم يحدد معدل الإدماج الأدنى الذي يجب على المؤسسات الجزائرية أن تحققه للاستفادة من مزايا القرض الاستهلاكي، ليفتح بالتالي المجال أمام كل المؤسسات الجزائرية حتى وإن كانت نسبة مساهمتها في تحقيق القيمة المضافة ضعيفة.

4-3- ردود الفعل الأولية للمؤسسات الجزائرية:

للتأقلم مع هذه المعطيات الجديدة المتمثلة في إعادة إدراج القرض الاستهلاكي في الجزائر بهدف بعث المنتج الوطني، عملت بعض المؤسسات الجزائرية على اتخاذ

[1] المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

[2] المادة 3 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

[3] المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 15- 114 الصادر في 12 ماي 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.

بعض الإجراءات الأولية التي تسمح لها بالاستفادة مما جاء به النص القانوني رقم 15- 114.

من بين هذه المؤسسات التي ستساهم في إيجاد سوق الائتمان الاستهلاكي في الجزائر نذكر شركة Condor التي عملت على إمضاء اتفاقية مع Société Générale Algérie التي تنص على بيع منتجاتها بقرض استهلاكي يكتتب لدى هذا البنك وذلك لصالح الأفراد الذين تتوفر لديهم الرغبة في شراء سلع استهلاكية من صنع وطني.

رغم إن معدل الإدماج في الوقت الحالي لا تعد شرطا أساسيا للبيع عن طريق القرض الاستهلاكي، إلا أن معدل إدماج منتجات Condor يتراوح بين 55% و90% مما يؤهلها لبيع منتجاتها عن طريق القرض الاستهلاكي مهما كانت التعديلات التي قد تمس مستقبلا هذه النسبة.

إضافة إلى ما سبق، نذكر أيضا الاتفاقات التي تم الإمضاء عليها بين ست مؤسسات من قطاع المياه [1] وثلاثة منتجين وطنيين من الأجهزة المنزلية والإلكترونية ويتعلق الأمر بـ ENIEM المتخصصة في الأجهزة المنزلية و ENIE المتخصصة في الأجهزة الإلكترونية و Condor.

بموجب هذه الاتفاقيات، يمكن لعمال المؤسسات الست من اقتناء المنتجات الكهرومنزلية والإلكترونية بموجب القرض الاستهلاكي.

4-4- بنك البركة والائتمان الاستهلاكي:

إضافة إلى القرض الاستهلاكي في شكله الكلاسيكي، نجد أيضا الائتمان الاستهلاكي الإسلامي الذي يعرضه بنك البركة، ويتعلق الأمر بائتمان استهلاكي لتمويل شراء السيارات بصيغة المرابحة.

هذا البنك لا يمنح قرضا استهلاكيا وإنما يضمن عملية تجارية تتمثل في شراء سيارة من أحد الوكلاء وإعادة بيعها للزبون مقابل هامش ربح. معدل المرابحة حدد بـ 8% بالنسبة إلى المدخرين و8,5% بالنسبة إلى غير المدخرين.

يلتزم هذا البنك بتمويل عمليات شراء السيارات السياحية في حدود 80% ليمثل الباقي أي20% حصة الفرد. للاستفادة من هذا العرض يشترط أن يكون الدخل الأدنى الشهري للفرد 22.000 دينار جزائري بالنسبة إلى غير المتزوجين و25.000 دينار جزائري للمتزوجين.

يمكن لأصحاب المهن الحرة الاستفادة من هذه الصيغة شريطة حصولهم على دخل شهري يقدر بـ 30.000 دينار جزائري، وأن تكون السلعة موجهة إلى الاستهلاك النهائي.

يحدد بنك البركة مدة 60 شهرا لوفاء الشخص بالتزاماته تجاه البنك، كما تحدد القيمة الكلية لهذا التمويل ب 2 مليون دينار جزائري شريطة عدم تجاوز الفرد سن 65 سنة.

بالنسبة إلى الأقساط، فقد حدد بنك البركة نسبة 33% إذا كان الدخل يتراوح ما بين 22.000 و40.000 دينار.

في حين تحدد الأقساط بـ40% من الدخل الشهري في حالة ما إذا تجاوز هذا الأخير 40.000 دينار جزائري.

تدخل بنك البركة في تمويله لشراء السيارات بعرض منتج مالي إسلامي غير مرتبط بالفائدة الربوية.

5- شروط تفعيل الائتمان الاستهلاكي في الجزائر:

تحفز الإيجابيات المتعددة للائتمان الاستهلاكي مختلف الأطراف للتعامل بهذه الوسيلة التمويلية بشكل يؤدي إلى تطوير الإنتاج الوطني ودفع عجلة التنمية الاقتصادية في البلاد. هذا الأمر لا يمكن أن يتحقق إلا بوجود ائتمان مسؤول يحد من المخاطر الناتجة عنه، خاصة مشكل المديونية المفرطة الذي يواجهه المقترض

[1] les salariés de la Société des eaux et de l'assainissement d'Alger (Seaal), de l'Office national d'assainissement (ONA), de l'Agence nationale des barrages et transfert (ANBT), de l'Office national de l'irrigation et du drainage (ONID), du groupe public de l'hydraulique et du groupe Cosider,

الذي ينتج عنه قروض متعثرة تحول دون إقدام البنوك على تمويل عملية شراء السلع المعمرة. فنتيجة لأهمية وزن وحجم هذه المخاطر لا يمكن تحقيق كل من الأهداف الاجتماعية والاقتصادية المسطرة، وبالتالي لا يمكن أن نتصور وجود ائتمان استهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر في ظل غياب ائتمان مسؤول، هذه المسؤولية تقع أساسا على عاتق كل من السلطات العمومية والمقرض.

5-1- السلطات العمومية:

من عرضنا لأهم ما تضمنه المرسوم التنفيذي 15-114 المتعلق بشروط وكيفيات العروض في مجال القرض الاستهلاكي، توقفنا عند معدل الإدماج الذي أشار إليه المشرع الجزائري الذي يفرض، عند الحاجة، على السلع المعمرة لتصبح بالتالي سلعا مؤهلة للاستفادة من التمويل عن طريق القرض الاستهلاكي. لكن عند دخول القرض الاستهلاكي حيز الخدمة في الجزائر لم يحدد أي معدل إدماج كشرط لتأهيل السلع لهذا الائتمان مما يطرح السؤال حول مدى تشجيع القرض الاستهلاكي للاستثمار المحلي في السلع المعمرة، خاصة في ظل تراجع احتياطات الصرف. لذلك وللحد من خروج العملة الصعبة لاستيراد قطع تركب في الجزائر لتستفيد في ما بعد من المزايا التي يمنحها القرض الاستهلاكي، يجب العمل على إدراج معدلات إدماج معينة تحفز المستثمر وتحميه من المنافسة الأجنبية، على أن ترتفع هذه النسبة كلما تطور الإنتاج الوطني.

إضافة إلى ذلك، تضمن المرسوم رقم 15- 114 شكلا واحدا من أشكال الائتمان الاستهلاكي وهو القرض الاستهلاكي المخصص الذي تحتكره البنوك، مما يعنى غياب الأشكال الأخرى وعلى رأسها الإيجار المنتهي بالتمليك الذي لا يتعامل بالفوائد الربوية، والقروض الشخصية غير المخصصة التي تشجع المنافسة بين المؤسسات المانحة للقرض الاستهلاكي. من هنا يمكننا القول إن محرك التنمية الاقتصادية الذي تبحث عنه السلطات الجزائرية لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تم إدراج الأشكال الأخرى للائتمان الاستهلاكي وتشجيع المؤسسات غير البنكية على دخول سوق هذا الائتمان خاصة إذا علمنا أن البنوك الجزائرية تعاني من ضعف الوساطة المالية خاصة تجاه الأفراد.

أما بالنسبة إلى المديونية الفائقة للأفراد، فرغم صعوبة الحد من هذا المشكل نتيجة البحث المستمر للمستهلك عن مجموعة عريضة من المنتجات الاستهلاكية إلى جانب تطور أساليب البحث وانعدام الأمن الوظيفي، إلا أن المشرع الجزائري يمكن أن يعمل على الحد من إمكانية استغلال الضعف الإعلامي للمقترض وذلك من خلال إجبار المؤسسات المانحة للائتمان الاستهلاكي على احترام أحكام محددة بالنسبة إلى الإعلام، أي ضمان الضبط الجيد لعملية الإعلام، وبالتالي ضمان التوزيع المسؤول للائتمان.

أما بالنسبة إلى مركزية المخاطر الخاصة بالأفراد، فعلى السلطات الجزائرية إجبار المتدخلين في منح الائتمان الاستهلاكي على التعامل بالمعلومات الواردة فيها والسهر على ضمان مساهمتها في ترشيد الائتمان الاستهلاكي، خاصة من خلال حث المتعاملين على التقليل من الفترة اللازمة للتسجيل في مركزية المخاطر.

لضمان تطوير سوق الائتمان الاستهلاكي، يشترط على المشرع الجزائري إيجاد تقنين محكم للائتمان الاستهلاكي بشكل عام والائتمان الدائم بشكل خاص وذلك للقضاء على التعاملات التي تجعل من هذا القرض لا يسدد أو يسدد ببطء، ويكون ذلك برفع معدل الفائدة على الائتمان الاستهلاكي وتخفيض معدل الفائدة على الاستثمار. إلى جانب ذلك ومع إدراج الأشكال الأخرى من الائتمان الاستهلاكي، يتم تحديد نسبة التسديد الإجبارية لكل مرحلة، ووجود قواعد حمائية للمستهلك مثل تلك المتعلقة بشراء أو تجميع القروض

الموجودة حتى في الدول العربية إلى جانب التأطير الجيد لتوزيع القروض في أماكن البيع خاصة في ما يتعلق باستعمال بطاقات الولاء.

5-2-المقرض:

في المرحلة الحالية، تمنح القروض الاستهلاكية في الجزائر من قبل البنوك فقط، هذه الأخيرة تحتكر العملية التمويلية في الجزائر وتتميز بضعف مستوى الوساطة المالية حيث يمثل إجمالي القروض الممنوحة للاقتصاد في نهاية 2012 ما يعادل % 27 من الناتج الداخلي الخام.[1] في ظل هذه الظروف ومن أجل توسيع هذا النوع من أنواع الائتمان إلى درجة إنشاء محرك للتنمية، يجب على المقرض أن يتمتع بكفاءة وقدرة تنافسية كافية لضمان نجاح مرحلة الانطلاق ثم الرفع منهما كلما تطور الاستثمار في مجال السلع الاستهلاكية المعمرة ودخلت المؤسسة غير البنكية سوق الائتمان الاستهلاكي. في هذا الإطار يجب على المقرض التركيز على التكوين الإجباري للأشخاص المكلفة بتزويد المقترض بكل تفاصيل الائتمان الاستهلاكي المقترح قبل منحه والعمل قدر المستطاع على الحد من المديونية المفرطة.

إلى جانب التكوين، يجبر المقرض بإعلام المقترض بكل تفاصيل العملية التمويلية بداية بوجود العرض الأولي الذي يحتوي على كل المعلومات الضرورية التي تمكن الفرد من اختيار أحسن عروض الائتمان وفيها يتم التفكير واتخاذ القرار، إلى غاية الإشارة إلى التكلفة التي يتحملها الزبون في حالة العدول عن اقتراح البنك وأيضا العقوبات المترتبة في حالة عدم احترام شروط العقد.

إضافة إلى تكلفة العدول، يجب على المقرض إعلام الزبون بكافة المصاريف الملحقة مثل علاوة التأمين ومصاريف الملف وليس فقط معدل الفائدة الخاص بالائتمان الاستهلاكي أي التعامل بمعدل الفائدة الفعلي الإجمالي (TAEG) .[2] إلى جانب تحديد طبيعة الضمان وتحديد هوية الأطراف الضامنة في حالة الضمانات الشخصية.

دائما بالنسبة إلى الجانب الإعلامي، نشير إلى إلزامية وجود تأطير لعملية الإشهار لتجنب الممارسات العدوانية التي تحول دون تمكين الفرد من اتخاذ قرار مدروس، إضافة إلى ضرورة تعزيز التزامات ومسؤوليات الجهات المقرضة بما في ذلك تقدير الجدارة الائتمانية للمقترضين. فالمقرض مجبر على إيجاد تأطير فعال لمستوى مديونية الأفراد وتجنب منح الائتمان لفئات من الأشخاص لا تملك الرشادة الاقتصادية اللازمة لاستعماله والتحكم في الأعباء المالية الناتجة عنه.

<u>خاتمة:</u>

من خلال هذا البحث الذي حاولنا فيه التعرف على المعوقات التي تحول دون جعل الائتمان الاستهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر، فإن إيجاد ائتمان استهلاكي كمحرك للتنمية الاقتصادية في الجزائر يستدعي الأخذ بعين الاعتبار مجموعة من التدابير، وهي:

– ضرورة جعل القرض الاستهلاكي في المرحلة الحالية قرضا مسؤولا، خاصة بالنسبة إلى البنك، لضمان انطلاقة جيدة لهذه الأداة التمويلية.

– تقنين الائتمان الاستهلاكي برفع معدل الفائدة المرتبط به للحد من الاستعمالات المفرطة له إلى جانب تخفيض معدلات الفائدة على الاستثمار.

– ضرورة إدراج منتجات إسلامية توجه إلى تمويل السلع الاستهلاكية المعمرة على غرار المرابحة والإيجار المنتهي بالتمليك.

[1] Rapport du FMI « Algérie: éévaluation de la stabilitéé du systèmeème financier » n° 14/161, juin 2014, p9.

[2] taux annuel effectif global

– العمل على تنويع الاقتصاد الوطني وتشجيع الاستثمار في إنتاج السلع المعمرة لخلق منافسة في سوق الائتمان الاستهلاكي.

– إيجاد مؤسسات مالية متخصصة في الائتمان الاستهلاكي خاصة في ظل ضعف الوساطة البنكية في الجزائر.

–ضرورة إدراج معدل الإدماج المؤهل للائتمان الاستهلاكي في أقرب الآجال وبمعدل يكون مرتفعا نسبيا لتشجيع الإنتاج الوطني على حساب تركيب منتجات أجنبية.

– الاستعمال الجيد لمركزية المخاطر المتعلقة بالقروض الاستهلاكية وذلك بتقليص أجال التصريح وحث البنوك على ضرورة استغلال المعلومات التي تتضمنها وأخذ كل التدابير اللازمة لذلك. للتذكير، فإن المركزيات التي عمل البنك المركزي على إنشائها تعاني إما من محدودية استعمالها على غرار مركزية عوارض الدفع أو إنها لم تدخل حيز الخدمة (مركزية الميزانيات).

المراجع:

1- Nicolas Pecourt , Un monde sans crédit ? réflexions autour du crédit à la consommation, éditions d'Organisation Paris, 2010.

2- Luc Bernet-Rollande, Principes de technique bancaire, 24ème édition, Dunod,2006.

3- François-Julien Labruyère « histoire du crédit à la consommation » la découverte, Paris 1994.

4- Jean Baudrillard « la société de consommation: ses mythes, ses structure » éditions Denoël, France, 1970.

5- rapport du FMI « Algérie: «évaluation de la stabilité du système financier » n° 14/161, juin 2014.

6- Banque de France « Crédits à la consommation: tendances récentes et profil des emprunteurs » Bulletin N° 202 - Novembre-décembre 2015.

7- Rapport annuel de la commission bancaire « crédit à la consommation » 2003.

8- Institut national de la statistique et des études économiques « Le crédit à la consommation aux Etats-Unis » Persée, volume 9, numéro 4. 1954.

9-Gunnar Trumbull « *Consumer lending in France and America – Credit and Welfar »* Cambridge University Press, 2014.

10- Jacques Pecha ; Pierre Sicsic « développement du crédit à la consommation et économie réelle » Persée, volume 5, numéro 2, 1988.

11- Hélène Ducourant « le crédit à consommation et endettement des individus: des idées reçues et des outils pour les combattre » revue française de socio-économie n°9, 2012.

12- حسين إبراميم "القروض الاستهلاكية في صناعة التمويل الأصغر" موسوعة الاقتصاد والتمويل الإسلامي، 2011.

13-جريدة الجمهورية العدد 5753 الصادرة في 22 /2015/12.

14- المرسوم التنفيذى رقم 15- 114 الصادر فى 12 ماى 2015 المتعلق بشروط وكيفيات العروض فى مجال القرض الاستهلاكى كل الشروط المتعلقة بالتعامل بالقرض الاستهلاكي في الجزائر.